كل الصعوبات والتقلبات المؤثرة عليه تبقى مؤقتة وقابلة للمعالجات:

القات.. العدو الأكبر والأزلي للاقتصاد الوطني

أشجار القات تستهلك ٦٠٪ من مصادر المياه الجوفية وتستحوذ على ٧٠٪ من الأراضي الخصبة في اليمن

تتعدد الصعوبات والمشكلات أمام الاقتصاد الوطني وتتسارع الأحداث والتقلبات السياسية والمالية على المستويين المحلي والخارجي والتي من شأنها أن تهز من واقعه المتردي أصلاً .. كل العوامل بالغة التأثير على اقتصاد نام ومترنح غير أنها تبقى مؤقتة وقابلة للحلول والمعالجات بما في ذلك الأزمة السياسية الراهنة..
بيد أن شجرة القات وظاهرة تناول وريقاته التي تنتشر كالنار في الهشيم في أوساط المجتمع اليمني تبقى العدو الأكبر والأزلي للاقتصاد الوطني ولمستوى معيشة المواطن في هذه البلاد ونسبة دخله التي تعد واحدة من أدنى المستويات على مستوى العالم.
ويواجه الاقتصاد اليمني تحديات وصعاب كثيرة وخاصة في ظل الوضع الراهن الذي تمر به البلاد.. بينما تنتشر ظاهرة تناول القات بشكل كبير في مجتمع نصف سكانه تحت خط الفقر.

تحقيق/ زهور السعيدي

تأثر الأمن الغذائي

■،، تبين الدراسات أن ٧٢٪ من الرجال اليمنيين يتناولون القات حيث يهدرون حوالي ١٠٪ من إجمالي دخلهم الشهري على شرائه وهذه النسبة ترتفع إلى ٣٠٪ بين ذوي الدخل المحدود.
حيث تستهلك هذه النبتة حوالي ٦٠٪ من إجمالي مصادر البلاد من المياه الجوفية وبحسب رأي المختصين أن زراعة القات خلقت مشاكل صحية تحصد أموال وصحة الذين يتناولونه، حيث ترك القات آثاراً عميقة على جميع اقتصادات اليمن وتأثرت به الزراعة أكثر من غيرها، حيث يستحوذ القات على أكثر من ٧٠٪ من الأراضي الخصبة في الجمهورية اليمنية بالإضافة إلى أن الجهد المبذول في زراعة القات يعيق إمكانيات نمو وتطوير الزراعة في محاصيل اقتصادية وغذائية تحتاج إليها البلاد. وتقول الدراسات أن اليمن حتى سبعينيات القرن العشرين كانت قادرة على إنتاج ٩٢.٨٪ من إجمالي الاحتياجات الغذائية مع استيراد ٧.٢٪ فقط ومع العقد الأول من القرن العشرين أصبحت اليمن تستورد ٩٥٪ والمشكلة الرئيسية هي تفشي ظاهرة زراعة القات واستهلاكه حيث تنفق اليمن يومياً مايساوي ٢٠ مليون دولار على القات.

استنزاف المياه

■،، أكدت الدراسات أن للقات آثاراً سلبية خطيرة على المياه الجوفية إذ تقدر بعض الدراسات أن الهكتار الواحد من القات يحتاج إلى حوالي ١٤,٠٠٠متر مكعب من المياه وقامت بعض الدراسات الميدانية بتقدير كمية المياه الجوفية المستخرجة من الآبار بحوالي ٤٥٠ مليون متر مكعب وتمثل هذه الكمية ثلث كمية المياه الجوفية في جميع الاستخدامات الأخرى الزراعية والصناعية والمدنية حيث تستهلك اليمن ٦٠٪ من المياه لري مزارع القات وقد تدهورت زراعة بقية المحاصيل الأخرى بسبب زراعة القات بدلاً منها: وتوضح الدراسات العلمية أن اليمن تعاني من مشكلة نضوب الآبار وجفاف الأحواض الكبيرة في معظم المدن الرئيسية حيث تصنف اليمن أنها إحدى أفقر دول العالم من حيث الموارد المائية وندرة المياه.

تدهور زراعي

تتسم زراعة القات بالسهولة فهو لا يتطلب لزراعته جهوداً كبيرة ونفقات عالية وهذا ما دفع الكثير من المزارعين لاقتلاع أشجار البن والعنب وغيرها من الفواكه والمحاصيل وزراعة القات بدلاً عنها فقد أظهرت الدراسات أن اليمن كانت من أهم دول العالم في إنتاج البن وتصديره إلا أن اليمن فقدت تلك المكانة تدريجياً إلى أن بلغ إنتاجها نسبة تقل عن ١ ,٠٪» من الإنتاج العالمي في الوقت الحاضر وامتد التدهور ليشمل المساحات بحيث لم تزد عن ٢٪ من إجمالي مساحة المحاصيل المزروعة في اليمن ويستهلك اليمن ٦٠٪ من المياه لري مزارع القات حيث أن نصيب الفرد من المياه في اليمن يبلغ «١٣٠م٣» وهذا يؤكد العلاقة القوية بين إنتاج القات والانخفاض في مستوى المياه في مختلف أحواض المياه الجوفية ومن الآثار الاقتصادية تحول عناصر الإنتاج المستخدمة في باقي مزروع النشاط الزراعي نحو القات وقد ساعد ذلك على ازدياد المساحة المزروعة بالقات مقابل تدهور مساحات زراعة المحاصيل الأخرى.

أثره على الإنتاج

يحتل الإنفاق على القات نسبة ٢٦٪ من متوسط دخل الأسرة اليمنية ويأتي الإنفاق عليه في المرتبة الثانية بعد الغذاء بما يزيد الآثار الاقتصادية على نفقة المعيشة للأسرة اليمنية والفرد وبالتالي المجتمع اليمني من خلال مشاركته في زيادة الإنفاق على الاستهلاك وبالتالي يصبح كثير من أبناء المجتمع غير قادرين على الإدخار وتشير التقديرات إلى أن الحد الأدنى لعدد الذين يتعاطون القات في اليمن يصل إلى ٨ ملايين نسمة وإذا كانت متوسط الساعات التي يقضيها هؤلاء في تعاطي القات هي ٤ ساعات فإن المخزنين يضيعون يومياً ٣٢مليون ساعة عمل إضافة إلى الوقت الذي يذهب في شراء القات والتحضير لتعاطيه ونظراً للآثار المترتبة على مضغ وتخزين القات فإن المتعاطين له دوماً ما يتأخرون عن أعمالهم ولا يقومون بواجباتهم بالشكل الصحيح، كما أن الخمول والفتور الملازم لهم بسبب تعاطي القات يجعل إنتاجيتهم في العمل منخفضة بسبب مزاجهم غير المعتدل وفتورهم المضني وشعورهم بالكآبة.
ويستهلك محلياً ولا يشكل أي دخل قومي أو مصلحة للميزان التجاري نظراً لاستهلاك ورق القات محلياً وعدم قبوله للتخزين فهو لا يشكل أي مورد من موارد صناعة التحويل ولا يمثل أي سبب لتنشيط التجارة الخارجية والموانيء والمواصلات كما تشير التقديرات إلى أن ٨ ملايين مواطن يتعاطون القات يومياً وبمتوسط قدره ٥٠٠ريال يمني ما يساوي ٢,٥$ تقريباً في اليوم الواحد فمعنى ذلك أن اليمنيين ينفقون ما يساوي ٢٠ مليون $ دولار يومياً أي أن ما ينفقونه في الشهر يبلغ ٦٠٠مليون $.

- دراسات علمية: نبتة القات تقف حجر عثرة أمام نمو وتطور زراعة المحاصيل الاقتصادية والغذائية

تأهيل ١٤ إمراة في مجال الخياطة والأشغال اليدوية

□ دشنت وكالة التعاون الدولي الألماني وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» بالتعاون مع جمعية عطاء الخير النسوية، الدورة التدريبية المتقدمة الخاصة بالنساء المستهدفات في مجال الخياطة بمشاركة ١٤طالبة.
وأوضحت رئيسة الجمعية صباح المطري أن الهدف من الدورة هو تأهيل المستهدفات اقتصاديا وإكسابهن مهارات تتوافق مع احتياجات سوق العمل أو من خلال فتح مشاريع خاصة بهن، مشيرة إلى أن تأهيل المرأة اقتصاديا سيكون له مردود إيجابي على المجتمع من خلال إخراج كثير من الأسر من دائرة البطالة والفقر إلى قائمة الأسر المنتجة.
وأضافت أنه تم تدشين دورة أخرى في مجال الأشغال اليدوية شملت التطريز – الصوفيات – تشكيل الفخار والأزياء والفضيات بمشاركة ١٢ امرأة.
من جانبه قال الأخ أحمد الزمزمي، منسق المشروع في وكالة التعاون الألماني، إن التدخل يتم من خلال مكونين الأول يتمثل في منح القروض الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل وفق آلية معينة لتحسين وتطوير المشروع أو من خلال البدء بمشروع جديد بعد التدريب على مهارة معينة وكذا التدريب والتأهيل في مهارة تستطيع بعدها المرأة الخروج إلى الحياة ولديها حرفة ومهارة تكون قادرة على الاعتماد على الذات وتستطيع الالتحاق بسوق العمل وتكون منتجة من خلال اكتسابها لمهارات الخياطة وتطريز الأشغال اليدوية وفن الرسم على الزجاج وصناعة البخور والعطور والتجميل والإسعافات الأولية وفن التصوير، بالإضافة الى الفوتشوب والرخصة الدولية في الحاسوب، وكذا هندسة الأجهزة «الإلكترونيات»، بحسب اختيار الفئات المستهدفة، مشيراً إلى أن آلية العمل في المشروع تعتمد على التنسيق مع الجهات الشريكة للمشروع من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

ارتفاع قيمة الإنفاق عليها إلى أكثر من ستة مليارات ريال

الشموع.. السلعة الأكثر رواجاً ومبيعاً في السوق المحلية خلال الفترة الراهنة

تحقيق/ محمد راجح

يفترش منتصر عبدالله أحد الأرصفة في شارع علي عبد المغني بمنطقة التحرير لبيع الشموع بصورة غير مألوفة لم يعتدها المارة والمتسوقون لكنهم أصبحوا مجبرين على وضع هذه السلعة في طليعة اهتماماتهم وعلى رأس أولوياتهم ومتطلباتهم المنزلية اليومية.
وتتكدس أمام منتصر كميات كبيرة من الشموع التي تلاقي رواجا كبيرا وإقبالا واسعا من المواطنين على شرائها بشكل يومي.
بحسب منتصر فإن رواج هذه السلعة نتيجة انطفاءات الكهرباء بشكل متواصل وفر له ولأمثاله من الباعة المتجولين المنتشرين في اغلب المناطق والشوارع مصدر رزق يومي وهامش ربح مناسب لم يعد باستطاعتهم كباعة متجولين ايجاده في العديد من السلع والبضائع التي اعتادوا بيعها في الأرصفة والأسواق.
وينفق اليمنيون طبقاً لإحصائية رسمية أكثر من ستة مليارات ريال على الشموع ووسائل الإضاءة البديلة وتدل المؤشرات على ارتفاع هذا الرقم لأضعاف بسبب الوضع الحالي الذي يمر به المواطن اليمني الذي يرزح منذ فترة تحت ظلاماً دامس نتيجة انطفاء الكهرباء بشكل متواصل يومياً.

لم تشهد سلعة في الأسواق المحلية مثل هذا الاهتمام والطلب السخي عليها كما تشهده الشموع خلال الفترة الحالية ومنذ شهور بسبب الانطفاءات المتواصلة للكهرباء واضطرار المواطنون للبحث عن وسائل بديلة للإضاءة.
وتتصدر هذه المادة السلع الأكثر رواجاً وطلباً ومبيعاً واستهلاكاً لم تعرفه أي سلعة سواءً استهلاكية أو غذائية حيث ارتفعت أسعارها بأكثر من أربعة أضعاف ووصول الباكت أو اللفة الواحدة التي تحتوي على خمسة شموع إلى أكثر من ٣٠٠ ريال .
وبحسب تجار وأصحاب بقالات وسوبر ماركت فأنهم متفاجأون من مستوى الإقبال على وسائل الإضاءة البديلة وفي طليعتها الشموع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها ونفاذ كميات كبيرة منها نتيجة الاستهلاك اليومي الضخم لها.
ويشير رمزي الحاج صاحب بقاله إلى احتلال الشموع لصدارة اهتمامات المواطنين ومبيعاتهم اليومية بالرغم من اكتساح الأسواق لأصناف مختلفة من أدوات ووسائل الإضاءة الصينية وغيرها.
ويقول أن ذلك أدى لظهور العديد من الأساليب الاستغلالية من قبل التجار المستوردون لهذه السلعة التي لم تكن مهمة في يوماً ما أو تحظى بأي رواج أو إقبال واهتمام الناس بهذه الصورة.
وتعاني الأسواق من بروز عملية احتكار واضحة وواسعة لهذه السلعة واستغلال تجاري كبير نظراً للوضعية الصعبة للمواطن اليمني جراء الانطفاء اليومي المحير والغامض للكهرباء حيث تنتشر في الأسواق عشرات الأنواع من الشموع التي يشكو المواطنون من رداءة اغلب هذه الأصناف وذوبان الشمعة بسرعة فائقة وبالتالي زيادة كميات الاستهلاك والإنفاق اليومي على شرائها.

تكاليف

لم يعد المواطنون يهتمون حالياً بالاستعداد لعيد الأضحى وتلبية متطلباته واحتياجاته الاستهلاكية والغذائية وكذا من كسوة العيد والأضحية بل يتركز أغلب اهتماماتهم بشكل كلي على توفير الإضاءة لمنازلهم وأعمالهم وأنشطتهم.
وتقدر إحصائية رسمية ارتفاع إنفاق الأسر اليمنية على الشموع ووسائل الإضاءة البديلة إلى أكثر من ستة مليارات ريال ترجح المصادر ارتفاع هذا الرقم للضعف خلال الفترة الراهنة التي تشهد إقبالاً كبيراً على هذه السلع والإنفاق اليومي عليها من قبل المواطنين.
وتحتل الشموع المرتبة الأولى لإنفاق الأسر اليمنية بإنفاقها لأكثر من خمسة مليارا ريال ويتوزع الرقم المتبقي على أدوات الإضاءة الأخرى بما يقرب من مليار ريال.

معاناة

تعد الكهرباء إحدى أهم الأزمات التي يعيشها المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة وتأتي ضمن سلسلة من الأزمات التي تفجرت مؤخراً وألحقت أضراراً بالغة بالحياة المعيشية للمواطنين مع توقف تام لحركة الأعمال وتوقف العديد من المشاريع والأنشطة المختلفة، ويشكو المواطنون بمرارة من الفوضى التي تعيشها الأسواق والارتفاعات المتواصلة للأسعار واختفاء بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية والمعاناة اليومية في البحث عن البترول والديزل وزيادة الإنفاق على العديد من المتطلبات الضرورية كتوفير المياه والأهم شراء وسائل الإضاءة البديلة ومن أهمها الشموع.
وتتجسد المعاناة بشكل أكبر في انطفاءات الكهرباء لساعات طويلة وما تخلفه من خسائر متعددة في الحياة المعيشية اليومية والممتلكات والأعمال والأشغال والمهن.
وترزح العاصمة صنعاء ومختلف المدن الرئيسية منذ فترة تحت الظلام الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين جراء هذه الوضعية الصعبة.